الا ان قرار الامم المتحدة الذي يجعل الصهيونية وجها من اوجه العنصرية ومن ثم يدين ادانة واضحة الممارسات العنصرية التي يقوم بها الكيان الصهيوني في فلسطين هو في الواقع منعطف تاريخي وهو بمثابة اعادة فتح القضية الفلسطينية من جذورها وعلى مصراعيها . ولعل هذا القرار ولاول مرة منذ قرار التقسيم يتحدى فكريا وعقائديا وسياسيا شرعية قرار التقسيم ويفتح الابواب امام احتمالات ترشيح كيان الاغتصاب الصهيوني للانقراض التاريخي .

قد تسجل بعض الاوساط الدبلوماسية العربية — ضمنا ان لم يكن علنا — بعض المحاذير حول هذا القرار التاريخي لا انتقاصا منها من اهمية القرار بل كونه في حال تأمين فعاليته قد يؤدي الى ابطال مفعول القرارات والنشاطات الدبلوماسية التي تستهدف انجاز مهمات مرحلية او آنية تتعلق بازالة الاحتلال في الاراضي العربية وما نشأ من اوضاع اثر هزيمة حزيران ١٩٦٧ . كما ان هذه الاوساط تردد ان القرار المتعلق باعتبار الصهيونية وجها من اوجه العنصرية لا ينطوي على الصفة الاجرائية ولم يحظ بموافقة دول هامة في اوروبا بل اقترعت هذه الدول ضد القرار في حين ان قرارات الامم المتحدة ذات الصفة الاجرائية حازت على تأييد اوسع مما كان يجب ان يدفعنا نحو مزيد من التريث في السعي نحو انجاح هذا القرار . لقد اثبتت هذه المحاذير التي تقال همسا تحت ظلال الذرائعية الدبلوماسية ، ضآلة جدواها بعد ان برهنت الصلابة في الموقف السوري مثلا عندما بحث موضوع التجديد لقوات الطوارىء في الجولان عن قدرة في انتزاع مكاسب اضخم من مجلس الامن من المكاسب الوهمية التي تنتهجها المناحي الدبلوماسية القائلة بان **كل** الاوراق في ازمة الشرق الاوسط هي بيد الولايات المتحدة .

يتراءى لنا من هنا ان المحاذير التي يبديها البعض والتي لا بد ان تدخل في حساباتنا وفي بحوثنا للخيارات المتاحة امام التحرك العربي العام والتحرك الفلسطيني بشكل خاص تصبح — اي هذه المحاذير — متضائلة القيمة الى درجة الانعدام امام الفوائد الجمة التي تجنيها القضية الفلسطينية من جراء هذا القرار . كما ان اعتبار الصهيونية وجها من اوجه العنصرية يستوجب مكافحتها ، يضفي بعدا دوليا على مشروعية النضال العربي الفلسطيني من اجل استرجاع حقوقه الوطنية بل للتصدي العربي لاسس ومسببات وجود الكيان الصهيوني في جزء من وطننا العربي . يضاف الى ذلك أن القرار يزعزع موضوع **حق** اسرائيل في الوجود دون ان يؤثر فعلا بحق تواجد اليهود في فلسطين مما يضفي الشرعية الدولية والموافقة الدولية على ما تعتبره الثورة الفلسطينية البديل الانساني السليم لاسرائيل اي الدولة الديمقراطية العلمانية .

ان قرار جعل الصهيونية وجها من اوجه العنصرية يشكل الارضية الصلبة لمجابهة استراتيجية شاملة مع الكيان الصهيوني بحيث يجعل من المجابهة واجبا من الواجبات الدولية بموجب الفقه المتنامي حول هذا الموضوع بالاضافة الى جانب كونها الواجب القومي المفروض تعبئة قوانا لتحقيق اهدافه .

بمعنى اخر فان ما كان بديهيا ومسلما به على الصعيد القومي اصبح حقيقة دولية يفرض مسؤوليات مشتركة بين العرب والمجتمع العالمي في مضمار مكافحة الصهيونية والتصدي لاعمالها وممارساتها ، ومنظماتها ولعقائديتها . يستتبع هذا القرار مباشرتنا في ان نضع تحت تصرف المجتمع الدولي لا مجرد تجاربنا الملموسة مع الكيان الصهيوني وما ترتب على عملية التعمير الصهيوني من تشريد لشعب وتدمير لكيان ولمعالم تراثية فقط ، بل ان نبادر الى حملة توعية مكثفة بغية تسهيل عملية نفاذ الفكر العالمي الى حقيقة المخاطر التي تشكلها الصهيونية لعديد من القيم الانسانية والحضارية وللمبادىء